جميع ذلك بهمزة الوصل تسقط درجا وتثبت مكسورة ابتداء والباقون
باسر بهمزة القطع تثبت مفتوحة درجا وابتداء والقرآنان ماخوذتان
من معنى هذا الفعل فانه يقال سري ومنه والليل اذا يسر واسرى ومنه
سبحان الذي اسرى وهل هما بمعنى واحد او بينهما فرق خلاف مشهور
فقيل هما بمعنى واحد وهو قول ابي عبيد وقيل بل اسرى اول الليل وسرى
لاخره وهو قول الليث واما سان فمختص بالنهار وليس مقلوبا من سرى
قوله باهلك يجوز ان تكون الباء للتعدية وان تكون للحال اي مصاحبا
لهم قوله بقطع حال من اهلك اي مصاحبين لقطع على ان المراد به الظلمة
وقيل الباء بمعنى في والقطع هنا نصف الليل لانه قطعة منه مساويه لباقيه
وناجية تنوح بقطع ليل على رجل يعارعه الصعيد وقد تقدم
الكلام على القطع في يونس ياشيع من هذا قوله الا امرأتك ابن
كثير وابو عمرو برفع امرأتك والباقون بنصبها وفي هذه الآية الكريمة كلام
كثير لابد من استيفائه اما قراءة الرفع فيها وجهان اشهرهما عند المعربين
انه على البدل من احد وهو احسن من النصب لان الكلام غير موجب وعلى هذا
الوجه قد رده ابو عبيد بانه يلزم منه انهم نهوا عن الالتفات الا
المرأة فانها لم تنه عنه وهذا لا يجوز ولو كان الكلام ولا يلتفت يرفع يلتفت
يعني على ان تكون لا نافية فيكون الكلام خبرا عنهم بانهم لم يلتفتوا الا امرأته فانها
تلفت لكان الاستثنا بالبدلية واضحا لكنه لم يقرا برفع يلتفت احد وقد
استحسن ابن عطية هذا الالزام من ابي عبيد وقال انه وارد على القول
باستثنا المرأة من احد سوا رفعت المرأة او نصبتها وهذا
صحيح فان ابا عبيد لم يرد الرفع لخصوص كونه دفعا بل لفساد المعنى وفساد
المعنى دا برمع الاستثنا من احد وابو عبيد يخرج النصب على الاستثنا
من باهلك ولكنه يلزم من ذلك ابحال قراءة الرفع ولا سبيل الى ذلك
لتواترها وقد انفصل المبرد عن هذا الاشكال الذي اورده ابو عبيد
بان النهي في اللفظ لاحد وهو في المعنى للوط عليه السلام اذ التقدير
لا يدع منهم احدا يلتفت كقولك لخادمك لا تقم احدا النهي لاحد وهو
في المعنى للخادم اذ المعنى لا يدع احدا يقوم ما الى الجواب

الى

الى ان المعنى لا تدع احدا يلتفت الا امرأتك فدعا ما تلفت هذا مقتضى الاستثنا
كقولك لا تدع احدا يقوم الا زيدا معناه فدعه يقوم وفيه نظر اذ الحذوف الذي
قرره ابو عبيد موجود هو او قريب منه هنا والثاني ان الرفع على الاستثنا المنقطع
والقابل بهذا اجعل قراءة النصب ايضا من الاستثنا المنقطع فالقرآنان عند على
حد سوا ولنسرد كلامه لتعرفه فقال الذي يظهر ان الاستثنا على
القرآنين منقطع لم يدخل به اخراجها من المامور بالاسرا بهم ولا من المنهيين
عن الالتفات ولكن اسبوا الحساب عنها فالمعنى لكن امرأتك يجري لها كذا
وكذا ويويد هذا المعنى ان مثل هذه الآية جات في سورة الحجر وليس فيها
استثنا البتة قال تعالى فاسر باهلك الآية فلم تقع العناية في ذلك
الا بذكر من لجاهم الله تعالى فحاشر حال امرأته في سورة هود تبعا لا
مقصودا بالاخراج مما تقدم واذا اتضح هذا المعنى علم ان القرآنين يردان
على مانقتضيه العربية في الاستثنا المنقطع وفيه النصب والرفع فالنصب
لغة اهل الحجاز وعليه الاكثر والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء
الشيخ وهذا الذي طول به لا تحقيق فيه فانه اذا لم يقصد اخراجها من المامور
بالاسرا بهم ولا من المنهيين عن الالتفات وجعل استثنا منقطعا كان من
المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال وهذا النوع يجب فيه النصب
على طريقة اللغتين وانما تكون اللغتان في ما جاز توجه العامل عليه وفي
كلا النوعين يكون ما بعد الا من غير الجنس المستثنى فكونه جات فيه اللغتان
دليل على انه يمكن ان يتوجه عليه العامل وهو قد فرض انه لم يقصد بالاستثنا
اخراجها من المامور بالاسرا بهم ولا من المنهيين عن الالتفات فكان يجب فيه
اذ ذاك النصب قولا واحدا القابل بذلك هو الشيخ شهاب
الدين ابو شامه واما قوله انه لم يتوجه عليه العامل ليس بمسلم بل
يتوجه عليه في الجملة والذي قاله انحاء مما لم يتوجه عليه العامل من حيث
المعنى نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وهذا ليس من ذلك فكيف
يعترض به على ابي شامه واما النصب فقيه ثلثة اوجه احدها
انه مستثنى من باهلك واستشكلوا عليه اشكالا من حيث المعنى وهو
انه يلزم ان لا يكون سري بها لكن الفرض انه سري بها يدل عليه انها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)